

مسود 29 :

«وما أنا بطارد الذين آمنوا ، إنهم ملائقو ربهم » ، معها : آية الشعراة 114 .

مسود 83 :

« وما هي من الطالبين ببعيد »

يوسف 17 :

« وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين »

النحل 46 :

« أو يأخذهم في تقلبهم مما هم بمعجزين » .

فاطر 56 :

« إن في مدورهم الا كبر ما هم ببال فيه » .

ابراهيم 22 :

« ما أنا بمحرككم وما أنت بمحركي » .

يوسف 44 :

« قالوا أضيقوا أحلاماً وما نحن بناوبل الأحلام
بعالمين » .

الشعراء 138 :

« وما نحن بمذنبين »

النحل 81 :

« وما أنت بهاد العمى من ضلالتهم » معها :
آية الروم 53 .

ساطر 22 :

« وما أنت بسمع من في التبور »

الصافات 163 :

« ما أنت عليه بثاذبين » .

التكوير 22 ، 24 :

« وما ماحبكم بمحنون ، ولقد رأه بالإنق
المدين . وما هو على الغيب بفتنين »

الطساق 14 :

« انه لغول نصل . وما هو بالهزل » .

الظاهر 2 :

« ما أنت بنعمة ربك بمجنون »

نهل تكون الباء زائدة مع اطراد مجئها في هذه الآيات ، لم تختلف فيها أذكر الا في آيتها الجادلة : « ما هن أمهاتهم » ويوسف : ما هذا بشرا ؟ او هل يمكن القول بأن الباء زيدت مجرد تأكيد النفي ؟

العربية تعرف اساليب عدة للتاكيد اللفظي والمعنوي ، كالقسم والتكرار ، وادوات التاكيد المعروفة

ولابد أن يكون لكل اسلوب منها ملحوظ بياني يميزه عن سواه .

وقد نحس في كل الآيات التي اقتربن فيها خبر « ما » بالياء ، أن سباقتها لجحد المتن وانكاره . ولعله قد اتفق من الباء في آيتها (المجادلة ويوسف) التقرير المستند من اسلوب القصر بعدها :

« الذين يظاهرون من نسائهم ما هن أمهاتهم ان أمهاتهم الا الثاني ولديهم » « وقلن حاش الله ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم »

*

وننظر في خبر « ليس » فيلفتنا البيان القرآني الى خطأ ادراجهما جيما تحت حكم واحد ، يقول بزيادة الباء للتاكيد .

وأول ما يهدى اليه الاستقراء ، هو ان نفرق بين الجمل الخبرية منها ، والجمل الاستفهامية : فحيث يجيء النفي بـ « ليس » في الجمل الخبرية ، في سياق جحد المتن وانكاره ، اقتربن الخبر بالباء : كما في آيات :

البقرة 267 :

« ولست بآخديه الا ان تخپضوا فيه »

آل عمران 182 :

« ذلك بما قدمت أيديكم وان الله ليس بظلام للبيه » ومعها آيات : الانفال 51 ،

الحج 10 ، نصلت 46

الأنعام 66 :

« قل لست عليكم بوكيل »

الأنعام 89 :

« مَن يَكْفُرْ بِهَا هُوَ لَا مَدْرَأَ لَهُ وَكُلُّنَا بِهَا تَوْمَأْ
لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ »

الأنعام 132 :

« كُمَنْ مُثْلُهِ فِي الْفَلَمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا »

المائدة 116 :

« قَالَ سَبَحَنَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَتُولَ مَا لَيْسَ
لِي بِحَقٍّ »

الحجر 20 :

« وَجَعَلْنَا لَكُمْ نِعْمَةً مَعِيشَنِ وَمَنْ لَسْتَ لَهُ
بِرَأْقِينَ »

الاحتضان 32 :

« وَمَنْ لَا يَجِدْ دَاءَنِ اللَّهِ نَلِيْسَ بِمَعْذِزٍ فِي
الْأَرْضِ »

المجادلة 10 :

« وَلَيْسَ بِصَارَهُمْ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ »

الفاطحة 22 :

« مَذَكُورٌ أَنَّمَا أَنْتَ مَذَكُورٌ، لَسْتَ مَلِيْمَ بِمُصِيرِهِ »

ويستفيي البیان القرعاني في الجمل الخبرية ، من هذه الباء في خبر ليس ، حين يكون السیاق لغير جحد المفهوم وتقریر الکاره . مآیة (الرمد) : التي نیها من الشرکین وما كانوا على يقین ما ينفعونه ، وانه للحق لا رب له :

« وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتُ مَرْسُلاً ، قَلْ كُنْ
بِاللهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ » 43 وآیة (النساء) :
سیاقها الامر بوجوب التبیین والثاكه ، قبل التمجیل
بالنفی : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آتَنَا اذْنًا فَرِيمْ فِي سَبِيلِ اللهِ
تَبَيَّنُوا وَلَا تَتَوَلَّوْ لِمَنِ الْفَنِ الْيَكْمِ السَّلَامُ لَسْتُ مَؤْمِنًا
تَبَغْفُونَ عَرْضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِمَنْدَ اللهِ مَفَاتِمُ كَثِيرَةٍ ،
كُلُّكُمْ كَنْتُمْ مِنْ قَبْلِ مِنْ أَنَّ اللَّهَ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا أَنَّ اللَّهَ كَانَ
بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا » 94 .

وآیة (هود) تد افني من تقریر النفی بالباء ،
التمتیب على الجملة الغیریة بما ينتقاما من غیب لم
یعنی ، الى ما فی تقریر وكان :

« وَلَئِنْ أَخْرَنَا مِنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَى أَمَةٍ مَعْدُودَةٍ لِيَتَوَلَّ
مَا يَحْسِبُهُ ، إِلَّا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَحْسُونُهُمْ وَحَقَّ بِهِمْ
مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهِنُونَ » 8 .

وهذه الآیات الثلاث محاسب هي التي لم يقرن
خبر « ليس » نیها بالباء ، في الكتاب العربی المبین ،

وسياراتها على ما رأينا ، غير السیاق في سائر
الآیات التي اقرن نیها خبر « ليس » بالباء ، ماندات
من الانکار الیات ما لا يدع مجالا لای شك في نفی الخبر
المقرون بها .

ولا فنی عن الباء في مثل هذا السیاق ، فالخبر
بطبيعته وفي اصل وضعمه اللغوي يحتمل الصدق والکذب
والباء هي التي تنقله من اصل وضعمه الاول ، الى دلالة
النفی الیات والانکار العاسم .

*

فماذا من خبر « ليس » في الجمل الاستهامة ؟
اما هذه فیطرد مجھه الخبر نیها مقترنا بالباء ، ولا
يتخلک في القرآن کله .

وما من آیة منها ، يمكن ان تحتمل نفیا او تأکیدا
لنفی ، بل ينتقض النفی بالباء نیها جمیعا ويصیر الى
الیات جازم وتقریر ملزم ، بحيث تستفيي من جواب
المستهم عنه ، او يجاب بلنفی « بل » المختص بایجاب
ما يستهم منه متنیا .

وهذا استقراء لكل ما في القرآن من استهمام من
جمل منفیة بـ « ليس » والخبر نیها صريح مفرد .

الأنعام 30 :

« وَلَوْ تَرَى أَذْ ، وَتَنْوِي عَلَى رِبِّهِمْ ، قَالَ الْيَسَ

هذا بالحق تالوا بل وربينا »

الأنعام 53 :

« الْيَسَ اللَّهُ يَأْعَلُ بِالشَّاكِرِينَ »

الامارات 172 :

« وَأَنْهَمُهُمْ عَلَى نَفْسِهِمُ الْسُّلْطَنُ بِرِبِّكُمْ ، قَالُوا
بَلِّ شَهِدَنَا »

٨١ شود :

«الست فاملأها حولك» أو «البيس المبع
قيساً».

لا يحتمل الاستفهام أن يكون على معناه الأصلي ،
وأن يخرج إلى التوبيخ أو التنبية أو السخرية والتهكم أو
التوقع والترقب .

ولا شيء من هذه المعاني والدلائل مما تحتمله
آيات الاستئماع عن منفي بليس ، وإنما هي للتترير
والجسم والاثبات ، لا لمعنى آخر .

وهذا هو سر الباء التي قاتلوا انها زائدة للتأكيد، ثم جروا على ابطال عملها اصالة في الخبر ، وأعربوه منصوبيا بفتحة متدرة ، منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

كائناً هو حرف مقطم يمكن الاستغناء عنه ، لكنه يشغل المثل بحركته فيمنع من ظهور الحركة الأصلية.

六

وخلصة ما هدى إليه الاستقراء لإياتها في البيان القرآني :

أن الجمل الخبرية المثلية بما ، اذا تلاها الفعل
« كان » بقى خبره منصوبا غير مقترن بالباء .
ووجه الاستفهام عن الباء ان الذي يحلف « ما »
لا يتوجه الى الخبر مباشرة ، بل يتسلط على
مضمون الجملة من : كان واسمها وخبرها .

حيثما جاء الخبر منينا بما أو ليس في الجملة
الخبرية واقتصر الخبر بالباء ، أفادت الإنكار بما
لا يدع مجالاً للشك في نفي الخبر المترافق معها .

وَتَلْزِمُ الْبَاءَ حَبْرَ (مَا) وَ (لَيْسَ) فِي الْجَملَةِ الْخَبَرِيَّةِ بِالْبَيَانِ التَّرَآئِنِيِّ فِي هَذَا السِّيَاقِ ، وَلَا تَتَخَلُّ إِلَّا حِيثُ يَكُونُ الْقَامُ مُسْتَغْنِيًّا عَنْ تَقْرِيرِ النَّفْيِ أَوْ مُحْتَمِلًا لِشُكُوكٍ فِي نَفْيِ الْخَبْرِ .

فـ الجل الاستثنائية يطرد اقتران خبر ليس
بالباء . وبما ينتقض النفي ويخرج الاستثناء الى
آيات حازم وتقرير بات ، لا الى اي وجه آخر
من الوجه التي يعرفها علم البلاغة في خروج
الاستثناء عن معناه الاول في اصل اللغة .

ولا يمكن الا يكون للباء اثراها في تحديد هذه الدلالة البيانية وقد اهرب اقتراحها بخبر (ليس) في سلوب الاستفهام بالبيان القرآنى .

« ان موعدهم الصبح اليس الصبح بقريب »
العنبر 10 :

« الیس الله باعلم بما في صدور العالمين »

«أوليس الذي خلق السموات والأرض يقدر على أن يخلق مثيله ، بل ، وهو الخلاق ، العليم»

الزمـر 26 :

دونه ومن يضل الله نهان له من هاد ». اللهم آمين

«اللهم إني أسألك عزتك وجلتك وملكك»

« ويوم يعرض الدين كفروا على النار اليس

النيل - جريدة مصرية ٤٠ : النيل

«ليس ذلك بعذار على أن يحيي الموتى»
التيين 8 :
«لما يكذب بعد بالدين ، ليس الله باحکم
الحاکمين » .

النفي في هذه الآيات جميماً قد انقض وخرج إلى تقرير بات وأثبات جازم.

مهل جاء معنى التقرير والاثبات في مثل هذه
الآيات من خروج الاستهانة عن معناه الأصلي على ما
ترى علماء البلاغة ، فلما شأن للباء به ؟

المعروف أن الاستههام قد يخرج إلى هذا الوجه من التقرير ، كما قد يخرج إلى وجوه أخرى كالاسترحام أو للزجر والوعيد أو التوقع والانتظار .

وَهَذِهِ الْآيَاتُ خَاصَّةٌ بِالْإِسْتِهْمَامِ مِنْ مَنْ لِي بِلِيلٍ ،
فَقَدْ انتَعَضَ النَّفَرُ لِمَا يَهْمِيُّ جَمِيعًا وَخَرَجَ إِلَى تَقْرِيرِ وَابْلَاثِ ،
إِلَى أَيِّ وَجْهٍ آخَرَ مِنَ الْوَجْهِ الَّتِي يَعْرُفُهَا الْبَلَاغِيُّونَ فِي
خَرْجِ الْإِسْتِهْمَامِ مِنْ أَصْلِ مَعْنَاهِ .

ومن حيث اطرد اقتران الخبر فيها جميعاً بالباء ،
يعين أن يكون لهذه الباء اثراً في تحديد الدلالة البيانية
بتعينها على الوجه الذي لا يحتل وجهاً آخر .

تيل نبها جيمعا بحذف « لا » النافية مقدرة ، وهي مسرادة وتأويل الحذف فيها يخضع للقاعدة التحوية في حذف « لا » النافية .

والنحوين يتلون بذلها اطرادا في جواب القسم اذا كان المنفي مشارها ، وندموا له شواهد تبللة من الشعر .

اما القرآن الكريم فتدموا منه الآية :
« تالله نفتا ذكر يوسف »

والذي نفهمه هو انه من اطرد الحذف تقولهم (2) فالسياق حتما مستفن منه ، ولا وجه ادن لتقدير الحرف ثم تأويل حذفه .

لان السياق من اعطى المعنى المراد مستفنيا من هذا الحرف او غيره ، كان ذكره من المضول او الحشو الذي ينافي منه الكلام البليغ فضلا من البيان المعجز .
اما ما جوزوا فيه الحذف بغير اطراط ، فذكر « ابن هشام » في (مغني اللبيب) انه قبل به في آية :

« يبين الله لكم ان تصلوا » .

على تقدير « للا تصلوا » ، ثم اضاف :
« وقبل المذوق مضان ، اي كراهة ان تصلوا »

والآية من آيات الأحكام في التشريع القرآني للمواريث ، وسياقاتها مستفن تماما من تقدير حرف مذوق لم يجد النص القرآني حاجة الى ذكره ، الا لا يغتر على بال من له ادنى الامان بالعربية ، ايهام ان يكون المعنى : يبين الله لكم ان تصلوا !!

وائما يبين الله لنا ما ننتي به الفضلال .

ومتن اعطى السياق المعنى المراد مستفنيا من الحرف الذي قدروه مذوقا ، لذكر المذوق الذي لا حاجة اليه يتنزه عنه البيان العالى ، اذ لو كان الحذف

أربعة

في معنى حرف الباء . واحسن « ابن هشام »

واذ كشف حرف الباء من سره في البيان الاعلى ، يبدو القول بزيادته مما يجفوه حسن العربية المرهف ، ولا يلتفت من هذه الجلوة ان لم يعنوا بها الحشو والمضول بل ادرجوها تحت الحكم العام لمعنى التاكيد بالباء الزائدة .

ولا ادرى ما اذا كان يجدي ان اقول في هذه الباء غير ما قرره النحاة ، لتبقي حرفنا اصليا غير زائد على اصل معناها في الاصاق (1) .

وتعمل عملها المباشر في الخبر ملقة به غير متول بزيادتها ، ومنهما مما يستفاد خبر المنفي بما وليس ؟

غير اني لا اشك في اننا لو عرضنا كل المعرف المقول بزيادتها على البيان القرآني المعجز لمهدى الاستقراء والتفسير الى ملاحظة بيانية ذات بال .

وسياقني في القسم الثالث من هذا البحث مثل آخر من قولهم بزيادة حرف (لا) النافية قبل القسم في مثل قوله تعالى :

« لا انسن ببوم القيامة ، ولا انسن بالنسرين اللوامة » .

وننظر في حروف اخرى لم يتناولها على تقرير زياقتها بل تدر رواها مخذونة ، وبخوا في تفسير الآيات على تقدير الحرف مذوقها وهو مراد .

ولنأخذ مثلا ، حذف حرف (لا) متدرأ في آيات :

يوسف 85 :

« قالوا تالله نفتا ذكر يوسف »

النساء 176 :

« يبين الله لكم ان تصلوا والله بكل شيء » .

البقرة 184 :

« وعلى الذين يطعونه ندية طعام مساكين »

(1) انتصر « سيبويه » في (الكتاب) على الاصاق في معنى حرف الباء . وعلي الاصاق اولها . وذكر فيه :

مشعر معنٍ لها ، الاصاق اولها . وذكر فيه :

« وقبل هو لا ينارتها »

انظر حرف الباء في الجزء الاول من (مغني اللبيب) .

معنٍ اللبيب : 2 - 155 ط مصر .

هؤلاء الانطمار والمندية ، وهو على هذا الوجه غير منسوخ » (٤) .

على ان القائلين بعدم النسخ قد ذهبوا في تأويل الآية مذاهب شتى :

— منهم من صرخ بأنها على تقدير حذف « لا » الثانية وهي مراده . ونقلوا عن ابن عباس قوله : « لا رخصة الا للذي لا يطبق الصوم » .

ومن عطاء : « هو الكبير الذي لا يستطيع بجهد ولا بشيء من الجهد . وأما من استطاع بجهد ثم يصمه ولا مذر له في تركه » .

وقال « أبو حيان » في البحر .

« وجوز بعضهم أن تكون « لا » محدونة ، فيكون الفعل منها وتقديره : « وعلى الدين لا يطبقونه » حذف لا وهي مراده » .

ثم عقب :

« وتقدير « لا » خطا ، لانه مكان الباس ، الا ترى ان الذي يتادر اليه الفهم هو ان الفعل مثبت . »

— آخرون من المسررين لم يصرحوا بتقدير « لا » محدونة ، وإن كانوا يؤولون الآية بما يعطي الحكم مع الأثبات في « يطبقونه » .

اما بتقدير : وعلى الذين كانوا يطبقونه في حال شبابهم وصحتهم ثم مجزوا عنه بالشيخوخة والمرض . نقله الطبرى وأبو حيان . واحد به البغوى فقال :

« وعلى الذين كانوا يطبقونه في حال الشباب نعجزوا ، والرخصة ثبتت للذين لا يطبقونه » (٥) .

اما بتأويله على تقدير : من يدركه رمضان وعليه سوم تضاه من رمضان المتقدم ، فنجد كان يطبق في تلك المدة نتركه ، معلية الندية .

ولا أعلم خلافا بين الفقهاء في جواز الفطر والمندية للشيخ المهرم والمريض لا يرجى برأه بيتضى ، لكنهم اختلفوا في المرضع والحامل تباينا على الشيخ المهرم :

ما يقع في شبهة ابهام ، لافتراض المقام في آية تشريع ، وجوب ذكره دفعا لاي وهم او لبس .

*

وتبقى آية البقرة في تشريع أحكام الصوم :

« يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تنتقون . أياما معدودات من كان منكم مريضا او على سفر معددة من أيام آخر . وعلى الذين يطيفونه ندية طعام مiskin » ١٨٤ .

والكلام فيها يطول :

الحذف فيها ليس مما يطرد على تواعد النحاة ، وإنما هو مما يجوز ولا يطرد .

وقد اختلف المسورون في تأويلها :

— منهم من قال بأن الحكم فيها مشوش بالإية بعدها ، والرخصة فيها للمريض والمسافر . وهذا القول بالنسخ ، هو ما اختاره الإمام « الطبرى » في تفسيره ونقله « الزمخشري » في (الكشاف) « وأبو حيان » في (البحر المحيط) مع التسريح بأن « هذا قول أكثر المسررين » (١) .

على ان « الإمام الطبرى » نقل كذلك قول من قالوا « لم ينسخ ذلك ولا شيء منه » ، وهو حكم مثبت من لدن نزلت هذه الآية الى قيام الساعة (٢) .

واحترز « ابن كثير » لمقال بعد تلخيص اقوال المسررين قبله :

« نحاصل الامر ان النسخ ثابت في حرق الصحيح المقيم بایجاب الصيام عليه ، وأما الشبيخ الثاني المهرم الذي لا يستطيع الصيام فهو ان يطرد ولا تضاه عليه ، لأنه ليست له حال يصير اليها يمكن فيها من التضاه » (٣) .

وتردد « الزمخشري » بين القول بالنسخ وبين ان يكون تأويل الآية على تقدير : وعلى من « يتكللونه على جهد منهم وهر » ، وهو الشيوخ والمجائز . وحكم

(١) أبو حيان : البحر المحيط ، 36/2

(٢) تفسير الطبرى : 82/2

(٣) تفسير ابن كثير : 405 ط المنار .

(٤) الكشاف : ج 1 سورة البقرة

(٥) تفسير البغوى على هامش ابن كثير : 404 ط المنار .